

فلسطين إلى أين؟

علي الجرباوي*

ترميم الوضع الفلسطيني الداخلي

منذ أن فاز حزب الليكود في الانتخابات العامة في سنة ١٩٧٧، والمجتمع والحكومة في إسرائيل يتجهان نحو اليمين بشكل مطرد مع انحسار قاعدة اليسار الإسرائيلي، وتلاشي الفئات المؤمنة بضرورة إيجاد حل توافقي للصراع، بالتراضي مع الفلسطينيين. بل زادت هيمنة الفئات اليمينية ذات الأبعاد الدينية والقومية على مجرى الحياة السياسية الإسرائيلية، وتعززت معها القناعة بين أغلبية متزايدة من الإسرائيليين بأحقيتهم التوارثية في "أرض إسرائيل" من البحر إلى النهر، وخصوصاً في "يهودا والسامرة"، وهي الضفة المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وفي قلبها القدس الشرقية (إضافة إلى أهميتها الاستراتيجية من الناحيتين الأمنية والاقتصادية). وبما أن جوهر الصراع بالنسبة إلى الإسرائيليين يتمحور في الضفة وعليها (قطاع غزة لا يشكل لهم سوى قضية أمنية)، فقد أصبح استمرار الاستحواذ عليها محور فكر الحكومات المتعاقبة وعملها. وبناء عليه تصاعدت، في سباق مع الزمن، وتيرة عملية تعزيز الاستيطان اليهودي في أرجاء الضفة وتكثيفه، من أجل ترسيخ وقائع على الأرض تستهدف منع "سلخ" الضفة عن إسرائيل. القضية الوحيدة التي أرقت هذا المنحى هي كيفية التعامل مع الوجود الفلسطيني الكثيف وغير القابل للتغيب (كالطرد الذي جرى في سنة ١٩٤٨). ومع الإجراءات المنهجية لفصل الفلسطينيين عن إسرائيل (حصار قطاع غزة وبناء جدار الفصل في الضفة)، وحشرهم في كانتونات متفرقة وعلى أصغر رقع جغرافية داخل الضفة، تصاعدت وتيرة النزعات الفاشية داخل المجتمع الإسرائيلي، وتعمقت الكراهية وزاد التطرف والأعمال العدائية ضد الفلسطينيين، ليس في الأرض المحتلة فحسب، بل داخل الخط الأخضر أيضاً.

إن جميع الإجراءات الإسرائيلية المناهضة لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني المتعلقة بمكانة الأرض المحتلة وحقوق أهلها القابعين تحت الاحتلال، لم تواجه مواجهة حقيقية من المجتمع الدولي، وخصوصاً من الدول الغربية المؤثرة،

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

وعلى رأسها الولايات المتحدة. وعلى مدى العقود الماضية لم يُنتج انحياز هذه الدول إلى إسرائيل سوى بيانات الشجب والاستنكار لتزايد وتيرة الاستيطان وتصاعد سوء المعاملة للفلسطينيين من جهة، ومحاولات خجولة لإيجاد تسوية سياسية للصراع، من جهة أخرى. وكان عقد مؤتمر مدريد للسلام هو ذروة هذه المحاولات التي ارتكزت على حل الدولتين الذي تقام بموجبه دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل وبموافقتها، لكن هذه المحاولة استوعبتها إسرائيل في اتفاق أوسلو المبرم مع منظمة التحرير، وانتهت عملياً باغتيال يتسحاق رابين في سنة ١٩٩٦.

في واقع الأمر، لا يوجد رغبة حقيقية، أو حتى قدرة لدى القوى الغربية على إيجاد حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، فالانحياز الغربي العميق إلى إسرائيل لم ينتج سوى مهادنتها وإطلاق المبادرات المتتالية لإدارة الصراع وتخفيض حدة وتيرته، للتمكن من السيطرة عليه وتقليص تكلفته، وبما يمكن من التعايش معه. وقد ساهم ذلك بشكل كبير في فسح المجال أمام إسرائيل للتمادي في إجراءاتها ضد الفلسطينيين، إذ لا كبح دولياً فاعلاً يمنعها أو حتى يصدّها. ومن الواضح أن هذا الواقع لن يتغير في المدى المنظور.

وعلى مدى الأعوام الماضية، لم يساهم الواقع الإقليمي في درء المخاطر الإسرائيلية عن الفلسطينيين، فمنذ مطلع هذا القرن والوضع العربي في تراجع مستمر. الدول القطرية لم تعد قادرة على المحافظة على وجودها، وإنما تعرضت لثورات وحروب أهلية وحالات من التفتت العرقي والطائفي والمذهبي هددت كياناتها الواهنة أصلاً، كما أن تصاعد قوة إيران وقدرتها على التدخل في الشؤون العربية أدى إلى إيجاد خريطة تحالفات جديدة أصبح العديد من الدول العربية بموجبها أكثر تقبلاً لإسرائيل، فدخل معها في تفاهات تحالفية سرّية نجم جرائها نغمات تطبيعية علنية. وهذا طبعاً يأتي على حساب القضية الفلسطينية التي تراجع الاهتمام بها إلى أدنى مستوياته الإقليمية والدولية؛ فما يجري في سورية والعراق واليمن وليبيا ولبنان، وما تتعرض له الأردن ومصر ودول الخليج من تحديات وجودية، جعلاً من الاحتلال الإسرائيلي المديد والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للفلسطينيين أمراً كأنه اعتيادي، بل طبيعي يمكن تقبله والتعايش معه. باختصار، لم تعد القضية الفلسطينية تحظى بالأولوية، وإنما أصبحت أمراً ثانوياً على الأجدتتين الإقليمية والدولية.

لا يمكن تبرئة الفلسطينيين من هذا التهميش الذي أصاب قضيتهم، بل إن لهم فيه نصيباً كبيراً. فالقيادة الفلسطينية أقحمت نفسها في مفاوضات سرّية غير متكافئة مع إسرائيل في أوسلو، الأمر الذي نجم عنه اتفاق بمضامين مطاطية كان من المعروف أن تفسيرها سيكون لمصلحة الطرف الأقوى. ونتيجة هذا الاتفاق تم الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل قبل أن توقف عملية استيطانها وتنهاي احتلالها، وتقام الدولة الفلسطينية. ونشأ عن هذا الاتفاق سلطة فلسطينية تحت الاحتلال أصبحت تشكل العنوان الرئيسي للفلسطينيين، ذلك بأن القيادة الفلسطينية اختارت أن تحشر نفسها بنفسها تحت الاحتلال، مهمشة منظمة التحرير بسرعة لتصبح مجرد هيكل لمؤسسة مفرغة من المضامين. وتحت غطاء المنظمة، بقيت هذه القيادة تراوح مكانها منذ سنة ١٩٩٣ حتى الآن، وظلت أسيرة لعملية تفاوض عقيمة مع إسرائيل لم تنتج الغاية المرجوة منها: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة.

ومع أن بارقة الأمل التي رافقت اتفاق أوسلو بضعة أعوام ذوت ولم تحقق التسوية

المنشودة وفق حل الدولتين، لأن عوامل الدفع في هذا الاتجاه، دولياً وإقليمياً وفلسطينياً، أضعف كثيراً من عوامل الرفض الإسرائيلي، إلا إن السياسة الفلسطينية لم تحرر نفسها من هذا الوهم، وإنما تجمدت واستمرت رهينة لمسعى إقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب إسرائيل. وهذا المسعى لن يتحقق، فحلّ الدولتين لم يعد ممكناً من الناحية الفعلية، إلا إذا وافق الفلسطينيون على إقامة دولتهم على "البقايا" التي لا تريدها إسرائيل من الضفة، وهي الكانتونات ذات المساحة المقلصة جغرافياً والمكتظة بأكبر عدد من الفلسطينيين الذين ترغب إسرائيل في درء خطرهم الديموغرافي عنها في المستقبل. وبهذا، لم يعد حل الدولتين غير ممكن فقط بالنسبة إلى الفلسطينيين، بل يجب ألا يبقى مرغوباً فيه من جانبهم، غير أن المعضلة التي تواجههم تبقى في غياب استراتيجية فاعلة وبديلة.

وفي هذا المأزق المستمر لوضع الفلسطينيين الحالي، فإن قسماً كبيراً منهم يصب جام غضبه على السلطة الفلسطينية، وجوداً ومؤسّسات، والتي، مع أنها (السلطة) العنوان الأسهل لتحميل المسؤولية، إلا إنها ليست بحد ذاتها سبب الأزمة، بل هي التعبير الجلي عن وجود أزمة فلسطينية.

تكمن الأزمة الفلسطينية في تخلي القيادة المبكر عن برنامج التحرر الوطني لمصلحة بناء سلطة تحت الاحتلال، تستمد شرعيتها من استمرار المفاوضات الوهمية، بينما تستحوذ غنائمها على جلّ اهتمام المجتمع الفلسطيني، وخصوصاً السياسي منه، بالأرض المحتلة. لقد أهمل فلسطينيو الخارج من الاعتبار السياسي، وتقلصت مساحة الصراع مع إسرائيل المحتلة لمصلحة اتساع رقعة الصراع على المصالح المتنامية مع وجود السلطة داخل إطار إسرائيل ومعها، وترافق غياب برنامج التحرر الوطني مع استمرار الشعارات، وتراجع النضال الحقيقي الممنهج والفاعل ضد الاحتلال، وذاب تأثير فصائل منظمة التحرير، فذوت وذوى معها الحقل السياسي العام لمصلحة نمو المصالح الذاتية الضيقة للأشخاص والمجموعات، والتي تسترت بغطاء السلطة، وتناحرت على منافعها، كما تصاعدت ظواهر المحاصصة والاستنزاف والمحسوبية والرشى، وتغلغل الفساد في مسألة توزيع "الغنائم" في مختلف المجالات، من الاستحصال على وظيفة عامة، إلى استصدار القرارات التي تتعلق بأنشطة القطاع الخاص. لقد أصبح المجتمع زبائناً فقد كثيراً من منظومة القيم الإيجابية الضرورية للتصدي الجمعي للاحتلال، فتفكك على أسس ولاءات عشائرية ومناطقية، وكانت النتيجة الحتمية أن أصاب الوهن الأهداف الفلسطينية العامة التي تراكم وطغى عليها طبقات من المصالح والغايات الخاصة.

وفي محاولة لطرح بديل من الحالة المترهلة، قامت فصائل خارج منظمة التحرير برفع شعار المقاومة بديلاً من المفاوضات، ودخلت في حالة تناحر مع نظائرها الفلسطينية. وعوضاً عن التوصل إلى تفاهات بين الفريقين تؤدي إلى تمكين الوضع الفلسطيني من مواجهة الاحتلال، تصاعدت حدة التوتر بينهما وصولاً إلى استحكام العداء، فلم تحدث مواجهة فاعلة من طرف أي من الفريقين مع إسرائيل، وإنما وقعت مواجهة فتاكة مع الذات، تجلت في اقتتال داخلي طاحن نجم عنه انقسام دائم بين الضفة والقطاع.

الوضع الفلسطيني يعاني حالياً حالة عميقة من التصدع والانفلاش. وللنجاح في مواجهة إسرائيل، فإن على الفلسطينيين، أولاً، واجب مواجهة الذات والاعتراف بمناحي الخلل الذي

أصاب أوضاعهم الداخلية، واتخاذ ما يلزم من التدابير الترميمية الضرورية لبناء حالة فلسطينية جديدة. إن إدراك أن هذا الترميم يشكل الممر الإجماعي إلى مواجهة مستقبلية فاعلة مع إسرائيل هو أمر أساسي لا غنى عنه، ولا إمكان للقفز عنه.

على الفلسطينيين الاعتراف بأن المفاوضات بشكلها الحالي لن تُقنع إسرائيل بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وفق المعايير المطلوبة فلسطينياً، وعليهم أيضاً الاقتناع بأن المقاومة بشكلها الحالي لن تجبر إسرائيل على ذلك، بل ربما يكون من الأفضل أصلاً الاستنتاج أن إمكان حل الدولتين لم يعد قائماً فعلياً. لكن هذا لا يعني على الإطلاق الانتقال السهل نحو تحقق حل الدولة الواحدة، كأن إسرائيل التي تمنع حل الدولتين ستقبل بحل الدولة الواحدة، ففي واقع الأمر، ليس في متناول الفلسطينيين في المستقبل المنظور لا حل دولتين، ولا حل دولة واحدة، وهذا لا يعني على الإطلاق رفع راية الاستسلام لإسرائيل، وإنما يتطلب إيجاد المقاربة الضرورية لبناء برنامج وطني جديد يتيح للفلسطينيين إمكان إبقاء الخيارات مفتوحة أمامهم، حتى إن لم تكن متاحة حالياً.

على هذا البرنامج أن يتمحور حول هدف مركزي أساسي، دفاعي الطابع، هو تعزيز الصمود الفلسطيني على أرض الوطن، وتقوية الفلسطينيين وتمكينهم في جميع أماكن وجودهم، لكن داخل فلسطين أساساً. غير أن على هذا الهدف أن ينطلق من القناعة بأن الصراع مع إسرائيل سيكون طويلاً، وبالتالي سيحتاج إلى نفس طويل تُحرم إسرائيل من خلاله، من أهم أهدافها، وهو تفريغ الوطن من أهله الفلسطينيين. إنه صراع على البقاء مع قوة غاشمة، وعلى الفلسطينيين ابتداء واتباع الوسائل الممكنة كلها، ليس فقط لتثبيت، بل أيضاً لتوسيع وتعظيم آفاق وجودهم في فلسطين. إنها حقبة تتطلب الخروج من مرحلة مجرد إطلاق الشعارات الكبرى إلى أخرى تتطلب التركيز في مختلف المجالات، كالصحة والتعليم والزراعة والتصنيع على سبيل المثال، على تحقيق متوالية من إنجازات البناء وفق مبدأ التراكمات الصغرى. إنها مرحلة تتطلب التركيز على العمل، وليس فقط التنظير حوله.

كيف السبيل إلى تحقيق ذلك؟ كان النقاش في الأعوام الماضية ينطلق من معالجة ضرورة بقاء السلطة أو وجوب زوالها، أما حالياً، فهذا النقاش لم يعد مجدياً أو مفيداً، وعلى الأقل بسبب حالة التشطي الذي يعانيتها المجتمع الفلسطيني. لكن، في المقابل، فإن بقاء السلطة على حالها لا يجوز أن يستمر، لأنه سيشكل عائقاً أمام عملية ترميم الوضع الفلسطيني واستنباط برنامج العمل الوطني الجديد. وعلى كل، فإنه يتعين على عملية الترميم، كي تنجح، أن تستهدف أصلاً السلطة التي عليها أن تتغير كي تصبح قادرة على تحمّل أعباء المرحلة الجديدة، والتي يقع في محورها إصلاح أوضاع المجتمع ليصبح أكثر تماسكاً وقدرة على الصمود والتصدي لسياسات الاحتلال.

يتطلب التركيز على ترميم الوضع الفلسطيني عدم إهمال علاقة الفلسطينيين بالمجتمع الدولي، وفي هذا المجال يجدر اتباع سياسة حكيمة لا تفصح عن عدم القناعة الفلسطينية بإمكان حل الدولتين، ولا تواجه المجتمع الدولي بقصوراته في تحقيق هذا الحل، لأن هذا الأمر لن يتسبب للفلسطينيين إلا باستعداد هذا المجتمع. ويجب إدراك أن الجانب الفلسطيني هو الذي يحتاج إلى المجتمع الدولي، وليس العكس. وبالتالي، لا حاجة إلى عنتريات لا تستهدف سوى تعزيز الشعبوية السياسية في مزاد الاستهلاك المحلي، بل الحاجة هي إلى

أن تنصبّ المحاولة الفلسطينية على بناء جسور من التفاهم والتعاون الذي يجب أن يُستغل فلسطينياً في ترميم الوضع الداخلي. أمّا إسرائيل فيجب أن تقارَع باستمرار في جميع المحافل والمؤسسات الدولية، كما في مجال المقاطعة الدولية.

غير أن هذا التغيير المنشود لن يتحقق إلاّ بعد إحداث تغيير نوعي في عقلية المراتب القيادية الفلسطينية العليا وتوجّهها، وهذا أمر ليس سهلاً تحقيقه مع استمرار تحنيط الحياة السياسية الفلسطينية التي لا تسمح بغياب قيادات قديمة (سوى بالوفاة) وبروز قيادات جديدة. فهذا التكلس في الحياة السياسية الفلسطينية هو المسؤول الأهم عن نشوء كثير من الظواهر السلبية داخل المجتمع الفلسطيني.

وكي يكون ممكناً ترميم الوضع الداخلي الفلسطيني، وهو الأساس الذي يمكن أن تُبنى عليه مقاومة طويلة لهذا الاحتلال المديد، فإن مجال التغيير في مجرى الحياة السياسية الفلسطينية يجب أن يُفتح، ويتعين تفعيل فصل السلطات بما يمكن من وجود عمليات فاعلة للرقابة والمساءلة والمحاسبة. ولا يمكن لكل هذا أن ينجح إذا بقي باب تدوير السلطة مغلقاً. إن عنوان التغيير وأساس إصلاح الحال يكمن في إجراء الانتخابات الدورية، وبانتظام، وما عدا ذلك، وبدون ذلك، سيبقى المجتمع الفلسطيني يعاني التشرذم والانقسامات، وستبقى القضية الوطنية تعاني بؤس التراجعات. ■

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين من أرشيف الأمانة العامة للجامعة العربية

المجموعة الأولى

١٩١٥ - ١٩٤٦

إعداد وتحرير: أمين عقل

تقديم: وليد الخالدي

٤٧٥ صفحة ٢٠ دولاراً